

Distr.: General  
15 May 2002  
Arabic  
Original: French



## رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومي، يشرفني أن أحيل إليكم، طيه، الرسالة المؤرخة  
١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، الموجهة إلى معالي السيد أداما دينغ رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية  
لرواندا من معالي السيد ليونار شي أوكيتوندو، ويدعو فيها سلطات المحكمة إلى بحث  
إمكانية إنشاء مركز لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق  
مجلس الأمن.

(توقيع) أتوكي ايليكا  
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية

تجسيدا للتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يشرفني أن أدعو سلطات المحكمة إلى بحث إمكانية إنشاء مركز لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبخاصة في العاصمة الكونغولية.

فقد أكدتم، خلال زيارتكم لكينشاسا في شباط/فبراير الماضي، أن بعض المشتبه فيهم أو الموجه إليهم الاتهام من المدعي العام للمحكمة يتنقلون، في تحركاتهم، بين بعض بلدان المنطقة الفرعية، وبخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبديتم آنذاك رغبة في إقامة تعاون وثيق بين المحكمة وحكومتها. ومن نافلة القول إن جميع السلطات الكونغولية ومن بينها رئيس الدولة وأنا ذاتي، أبدينا موافقة من حيث المبدأ على مد يد العون إلى العدالة الدولية في مسعاها هذا.

كما أن مساعد رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الوطني الرواندي أعلن مؤخرًا في تكرار لموقف الحكومة الرواندية، أن مسؤولي ميليشيات "انترهاموي" والقوات المسلحة الرواندية السابقة تشتبه المحكمة في ضلوعهم في جريمة الإبادة الجماعية أو تتهممهم بذلك والذين يمكن أن يهددوا أمن رواندا، يتمركزون في كينشاسا نفسها. وأكد، في الوقت نفسه، أن جيشه سيبقى في الكونغو ما دام هؤلاء المشتبه فيهم أو المتهمين مطلق السراح. وهكذا يتبدى بوضوح أن القبض على هؤلاء الأشخاص المشتبه في ارتكابهم لجريمة الإبادة الجماعية وتقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا طبقا للمادة ١ من نظامها الأساسي وللফصل العاشر من اتفاق لوساكا، أو تقديمهم للسلطات القضائية الرواندية أو الكونغولية أو غيرها، إنما هي أمر ضروري لتهدة الخواطر يفرض نفسه الآن أكثر من أي وقت مضى.

تحال نسخة إلى:

السيد كوفي عنان

الأمين العام للأمم المتحدة

السيدة القاضية نافانثيم بيلاي

رئيسة المحكمة

السيدة كارلا دل بوني

المدعي العام بالمحكمة

والواقع أن مبادرة من هذا القبيل من شأنها أن تساعد على تبديد الشواغل الأمنية لدى رواندا وهيئة المجال للمصالحة الوطنية الرواندية مما من شأنه أيضا أن يفضي، منطقيا، إلى انسحاب الجيش الوطني الرواندي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ويستتبع المصالحة الإقليمية. وفي حالة عدم وجود هؤلاء الأشخاص المطلوبين في الكونغو لا يجوز لأي جهة إثبات الحالة إلا أن تكون جهة دولية مستقلة تتوخى الحياد مثل المحكمة. وفي الحالتين، لن يكون لدى رواندا أي ذريعة أمنية للإبقاء على قواتها في بلدي.

ومن الناحية العملية، سيفيد المحكمة إنشاء مركز لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ذلك إنه بإقامة وجود لها يتجسد في دائرة للتحقيقات تابعة لمكتب المدعي العام و/أو دائرة تابعة لقلمها ستصبح المحكمة أقرب ما يكون للمتقاضين أمامها. فذلك القرب الجغرافي من المشتبه فيهم والمتهمين والشهود المحتملين من شأنه أن يتيح لها إتمام تحقيقاتها على الأرض الكونغولية على خير وجه.

ومن الناحية القانونية، تنص المادة ٢٨ من النظام الأساسي والمادة ٥٦ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على إقامة ذلك النوع من التعاون مع الدول. كما أن اختصاصات المحكمة تبرر بحكم "طبيعتها الإقليمية" وبسبب "الأشخاص المشمولين بها" إنشاء وجود من هذا القبيل. ويلزم في هذا الصدد التنويه إلى أن المحكمة لديها، فضلا عن مكاتبها في أروشا، مكاتب أخرى في لاهاي وكيغالي ونيويورك.

ومن الناحية الاجتماعية السياسية، يعد إنشاء ذلك المركز أو المكتب في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمرا ضروريا لإقامة العدل وهو يندرج في إطار مكافحة الإفلات من العقاب. فبقمع المذنبين، سيساعد ذلك المركز على تحقيق المصالحة بين الروانديين من جهة وبين الروانديين والكونغوليين من جهة أخرى. ذلك أنه سيفسح المجال للفصل نهائيا في مسألة وجود أشخاص في الكونغو يفترض ضلوعهم في جريمة إبادة جماعية. ومن ثم، تولد من جديد الثقة بين البلدان المتجاورة ويعود السلام والأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى. والواقع أن هذه الأهداف السامية المتمثلة في إقامة العدل وتحقيق المصالحة وإقرار السلام هي الأهداف المنوط بالمحكمة الجنائية لرواندا تحقيقها بموجب قرار مجلس الأمن ٩٩٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والمتضمن النظام الأساسي للمحكمة.

إن اقتراح إنشاء مركز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو مبادرة جديدة تطرحها الحكومة الكونغولية على أثر اقتراحها الداعي إلى تشكيل لجنة دولية للتحقيق في أمر الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو الاقتراح الذي لم يقبله، للأسف، مجلس الأمن مؤثرا إسناد تلك المهمة لبعثة الأمم المتحدة في

جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما هو معروف ما برحت رواندا تتذرع بوجود تلك الجماعات المسلحة ("الانتراهاموي" أو القوات المسلحة الرواندية السابقة) لإدامة وجودها العسكري في الكونغو.

والواقع أن دعوتنا إلى إنشاء مركز للمحكمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجسد التزام حكومتي بإنصاف ضحايا المذابح والإبادة الجماعية الرواندية. وهي تثبت حسن نية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوافر إرادة الشفافية لديها في عملية تجريد الجماعات المسلحة من السلاح. كما أنها تدحض كل الذرائع الأمنية لدى الحكومة الرواندية مما يبطل كل أسباب وجود قوات الاحتلال التابعة لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المفروض بالتالي، أن يسترد الشعب الكونغولي سيادته وسلامته الإقليمية. وأخيراً، فإننا ننشد من وراء دعوتنا هذه، إعادة السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

وإذ يحدوني الأمل أن تغتنم سلطات المحكمة الجنائية لرواندا هذه الفرصة لتعزيز علاقات التعاون بيننا، تفضلوا سيدي، رئيس قلم المحكمة، بقبول فائق تقديري.

(توقيع) ليونار شي أوكيتوندو